العقوبات ، ثم فرض فائدة على الديون لضريبة الدخل ، وربطها بجدول الغلاء ، ونشر معلومات كافية ومنتظمة بين الجمهور حول تطبيق قوانين ضريبة الدخل (المصدر نفسه) .

وقد اعلن احد اعضاء اللجنة (خلال ندوة مع اعضائها في معاريف ، ٧٥/٣/١٤) ان نسبة الضريبة المنخفضة التي اقترحتها اللجنة ، ستقلل من ظاهرة اخفاء الضرائب . ووصف خطورة هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية بقوله : « ان الجمهور ينظر الى المواطن ... الذي لا يتعاطى اخفاء الضرائب ويعلن عن دخله الحقيقي ، وكأنه انسان ساذج ومسكين ، لا يمكن الاعتماد على ذكائه وعلى قدرة تكيفه مع نظام المعيشة الذي يتحكم فيه الكذب والخداع ...

« لا يمكن ان يقوم مجتمع صالح على هذا النحو . ومن اجل شفاء هذا المرض قررنا تقديم توصية بشأن خفض نسبة الضريبة ... وتوصية اخرى ... بشأن فرض ادارة حسابات جميع العاملين ، باستثناء المأجورين الذين يربحون اجرهم من عرق جبينهم ، وليس عندهم دخل اضافي عدا ذلك ... واستنتاجنا هنا واضح : ان مركز اخفاء الضرائب يدور حول اولئك السذين لا يديرون حسابات منتظمة » .

كذلك اعلن وزير المالية رابينوفيتش (في مقابلة معه في معاريف ، ٧٥/٢/٢٨) ان « المالية ستلاحق اولئك الذين يخفون ويتهربون من دفع الضرائب .. وقد قدمت مشاريع الى الكنيست بشأن تشديد العقوبات ضدهم » .

قياس عائدات الضريبة والتعليمات بشأن فترة الانتقال

قدرت لجنة بن — شاحار ان خسارة خزينة الدولة نتيجة خفض الضرائب والغاء القروض الالزامية ستبلغ نحو ١ر٥ مليار ليرة خلال السنة الاولى من تطبيق توصياتها . ولكنها اعلنت ايضا ان تعميق الجباية سيؤدي مع الوقت الى زيادة العائدات من الضرائب (معاريف ، ٧٥/٣/١٣) . وقد اقلق هذا الامر عددا من المسؤولين ، لان تطبيق التوصيات سيؤدي الى زيادة العجز القائم في الميزانية الجديدة للسنة المالية ٧٦/١٩٧٥ (انظر « قضايا اسرائيلية » — العدد السابق) .

لذلك لن يكون مهرب امام وزارة المالية سوى رفع الضرائب غير المباشرة ، الامر الذي يتوقعه الكثيرون في اطار فرض ضريبة القيمة الاضافية خلال هذه السنة . وربما سيكون هذا السبب الرئيسي لاعلان الحكومة عن نيتها في تأجيل تطبيق توصيات لجنة بن — شاحار حتى فرض ضريبة القيمة الاضافية ، التي ما زالت مطروحة على جدول اعمال الكنيست .

كذلك اوصت لجنة بن — شاحار بعدم المس بالعاملين في فترة الانتقال ، ومنحهم فترة محدودة لتسديد ديونهم القديمة لضريبة الدخل ، واذا لم يفعلوا ذلك يتم ربط ديونهم هذه بجدول غلاء المعيشة مع فرض فائدة عليها (معاريف وهآرتس ، ٧٥/٣/١٣) . وقد اعلن المحامي بوعز ناهير (خلال مقابلة مع اعضاء اللجنة في معاريف ، ٧٥/٣/١٤) ان اللجنة اكتشفت اثناء عملها ان ثلث العاملين المستقلين فقط قد انهوا دفع ديونهم لضريبة الدخل من سنة ١٩٧٢ ، وان السلف التي يدفعها هؤلاء لصندوق المالية لا تغطي سوى ٤٢٪ من الضريبة الملزمين بدفعها على مداخيلهم الحقيقية .

توصيات اساسية

اكدت اللجنة في نهاية تقريرها انها تعتبر اقتراحاتها بشأن نسب ضريبة الدخل الجديدة والاعفاءات بالنسبة للفرد ، وقائمة ضريبة الشركات ، وربط سلم الضرائب بجدول غلاء المعيشة ، وتوسيع قاعدة الضريبة وفرض واجب تقديم الكشوفات الشاملة من قبل العاملين ، وتنفيذ ادارة الحسابات ، وفحص نماذج من التقارير خلال كل فترة وفرض فائدة على الديون لضريبة الدخل — بمثابة توصيات اساسية ، تعتبر مكملة لبعضها بحيث لا يمكن تطبيق جزء منها واهمال الاخر ، كما ان تطبيقها جميعا هو الشرط الاساسي لنجاح الاصلاح المقترح (معاريف ، ٧٥/٣/١٣) .

ردود فعل متباينة

حظي نشر توصيات لجنة بن — شاحار بالترحيب الشديد في اوساط وزارة المالية والهستدروت ، فقد اعلن وزير المالية ، عند تسلمه التقرير ، « ان توصيات لجنة بن — شاحار ستكون بمثابة انقلاب في جهاز الضرائب ، وهناك امكانية لتطبيقها